

## احتجاجات «المعاطف البيضاء» تؤجج خلاف الحكومة والاتحاد

موظفو الصحة العمومية في تونس يطالبون بإصلاح القطاع والمؤسسات

فرضت تداعيات وباء كورونا على الحكومة التونسية المأزومة اقتصاديا معادلة صعبة مع تصعيد الاتحاد العام التونسي للشغل والدخول في سلسلة من الإضرابات لعدد من القطاعات العمومية، وهو ما يندرج بنسبته خلاف بين الطرفين، ويكشف مدى نجاعة خطط الحكومة لإعادة إصلاح المؤسسات العمومية.

خالد هودي

تونس - يكشف التحرك المطالب لقطاع الصحة العام بتونس معركة كسر عظام بدأت بوادرها تلوح بين الحكومة واتحاد الشغل، وأرسل بإشارة إلى أن التصعيد بين الطرفين سيبدأ باكرا، بعد مضي أربعة أشهر قضتها الحكومة في مواجهة وباء كورونا، فضلا عن كونه فرصة ذهبية لإعادة إصلاح القطاع الصحي المترهل. ونفذ الآلاف من أعوان الصحة العمومية الخميس، برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية عمالية في البلاد)، إضرابا عاما في كامل المستشفيات الحكومية في تونس ووقفة احتجاجية بالعاصمة للمطالبة بإصلاحات ويقاضون خاص بقطاع الصحة إثر وباء كوفيد - 19.

واحتشد المحتجون من المرضين والتقنيين العاملين بالمستشفيات الحكومية أمام مقر وزارة الصحة، رافعين لافتات كتبت عليها شعارات "الصحة العمومية ثروة وطنية" و"يا حكومة الفشل واجب إصلاح القطاع" و"الجيش الأبيض لن يتراجع" وسط تعزيزات أمنية. كما طالبوا بقانون أساسي خاص بهم بنظم وظيفتهم خصوصا بعد أزمة فيروس كورونا التي فرضت عليهم العمل بالرغم من الإغلاق التام، في وقت استندت فيه القطاعات العمومية الأخرى من مواصلة العمل.



الصحبي بن فرج  
الاحتجاجات تكشف  
الصراع الخفي بين  
الحكومة واتحاد الشغل

وشمل الإضراب كافة المستشفيات الحكومية في البلاد، وتم الإبقاء على خدمات الطوارئ فقط ووضع المحتجون وهم يرتدون البلات البيضاء شارات حمراء.

وسبق أن أكد وزير الصحة عبد اللطيف المكي في مؤتمر صحافي أن وزارته "قدمت عرضا معقولة ونحن مستعدون للحوار"، وأكد المحلل السياسي



الجيش الأبيض يكثف ضغوطاته لإصلاح القطاع

التحتية والتجهيزات وعزوف الأطباء المختصين عن العمل في المناطق الداخلية، وافتقار مستشفيات المناطق المحلية (في مناطق داخلية) و2100 مركز لتقديم الخدمات الصحية الأساسية، وفق إحصائيات وزارة الصحة. وأظهرت دراسة حول وضعية المستشفيات أنها "لم تعد تستجيب لاحتياجات المواطنين وتحتاج "إصلاحا عاجلا". وترى دراسة حول وضعية المستشفيات، نشرت سنة 2016، أن "الوضعية التي آلت إليها المستشفيات "خساسة لأحد مكاسب" دولة الاستقلال. ووضعت تونس منذ استقلالها عام 1956 تطوير القطاع الصحي ضمن أولوياتها. لكن منذ التسعينات من القرن الماضي بدأت الخدمات العامة تتراجع. ولغقت الدراسة إلى حالة "عدم مساواة" سواء لناحية حصول المواطنين على الخدمات الصحية أو استنادا إلى التوزيع الجغرافي للمستشفيات بين المناطق الساحلية، وتمثل الصعوبات الرئيسية لقطاع الصحة العام بتونس في تقادم البنية

العاصمة وسيدي بوزيد والقيروان وسوسة وغيرها مطالبة بتحسين ظروفها الاجتماعية وحققها في التنمية، ما يعكس الضغوط على الحكومة التونسية الفتية. وتطرح التحركات الاحتجاجية مدى استجابة الإرادة السياسية لإصلاح الأوضاع الاجتماعية عموما، وكذلك المنظومة الصحية "المترهلة"، كما تكشف نوايا صناع القرار في إصلاح المؤسسات الاستشفائية العمومية. وتشدد السلطات التونسية على أنها نجحت في كبح انتشار فيروس كورونا ولم تسجل البلاد منذ مطلع مارس سوى 1132 إصابة بالفايروس بينما توفي 50 شخصا وتراجع تطور الإصابات بشكل لافت في الفترة الأخيرة. وتنتهي الحكومة على أداء الطواقم الصحية في مكافحة الجائحة رغم أن العديد من المرضين والأطباء اشتكوا مع بداية الأزمة الصحية من نقص حاد في وسائل وأدوات الوقاية خصوصا داخل المستشفيات التي تم تخصيصها لعلاج مرضى الفايروس القاتل. وتوجه انتقادات حادة لقطاع الصحة في تونس من قبل المواطنين لتدني الخدمات وغياب التجهيزات والكوادر

الصحبي بن فرج في تصريح خاص لـ"العرب" أن "التحركات الاحتجاجية كشفت عن الصراع الخفي أو معركة عض الأصابع المتبادلة بين الحكومة والاتحاد... وذلك الخطة في الاحتجاج فيه استعراض لقوة الاتحاد في البلاد خصوصا وأن صبغة المطالب قانونية وليست مادية". وأضاف بن فرج "أن العلاقة بين الطرفين في الأشهر القادمة ستشهد تصادما وتجاديا"، متابعا "أن الحكومة لا تملك ما يكفي لمواجهة غضب الشارع في ظل وجود حزام سياسي غير منسجم". وتندرج الاحتجاجات المطالبة التي تغذيها هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية باحتقان اجتماعي قد تطل حتمه الساحة السياسية، في ظل تنامي الدعوات المطالبة بتغيير نظام الحكم وحل البرلمان بالبلاد. وسبق أن خرجت الفئات الهشة والمتوسطة في وقفات احتجاجية سلمية للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية، في وقت يتوقع فيه صندوق النقد الدولي انكماشاً غير مسبوق للاقتصاد التونسي. وخرجت الفئات الهشة والمتوسطة في وقفات احتجاجية سلمية للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية في

العاصمة وسيدي بوزيد والقيروان وسوسة وغيرها مطالبة بتحسين ظروفها الاجتماعية وحققها في التنمية، ما يعكس الضغوط على الحكومة التونسية الفتية. وتطرح التحركات الاحتجاجية مدى استجابة الإرادة السياسية لإصلاح الأوضاع الاجتماعية عموما، وكذلك المنظومة الصحية "المترهلة"، كما تكشف نوايا صناع القرار في إصلاح المؤسسات الاستشفائية العمومية. وتشدد السلطات التونسية على أنها نجحت في كبح انتشار فيروس كورونا ولم تسجل البلاد منذ مطلع مارس سوى 1132 إصابة بالفايروس بينما توفي 50 شخصا وتراجع تطور الإصابات بشكل لافت في الفترة الأخيرة. وتنتهي الحكومة على أداء الطواقم الصحية في مكافحة الجائحة رغم أن العديد من المرضين والأطباء اشتكوا مع بداية الأزمة الصحية من نقص حاد في وسائل وأدوات الوقاية خصوصا داخل المستشفيات التي تم تخصيصها لعلاج مرضى الفايروس القاتل. وتوجه انتقادات حادة لقطاع الصحة في تونس من قبل المواطنين لتدني الخدمات وغياب التجهيزات والكوادر

## القضاء التونسي يبرئ أمينا من عملية بارادو الإرهابية

تونس - قرر القضاء التونسي، تبرئة رجل الأمن معز المليطي من التهم الموجهة له سابقا في إطار قضية "عملية بارادو الإرهابية"، إلى جانب إصدار أحكام أخرى ضد المتورطين في هذه القضية، وأخرى في قضية تنظيم "جند الخلافة" الإرهابية.

وقال المحامي حازم القصورى لـ"العرب"، إن قاضي الدائرة 27 بمحكمة الاستئناف في تونس العاصمة، أصدر حكما بعدم سماع الدعوى بخصوص موكله معز المليطي الذي كان يحرس منحرف بارادو ساعة الهجوم الإرهابي. واعتبر أن هذا الحكم يُنصف موكله الذي قام بواجبه لصد الإرهابيين خلال هجومهم على المتحف، وأضاف هذه التبرئة بأنها أعادت الأمور إلى نصابها، حيث تميزت بتطبيق القانون، والانتصار للدولة، إلى جانب توجيه رسائل قوية إلى الإرهابيين.

وأكد في هذا السياق، أن محكمة الاستئناف أصدرت على الإرهابيين المشاركين في الهجوم الإرهابي أحكاما بالسجن وصلت إلى المؤبد، وصفها بأنها ترقى إلى ما قاموا به من أعمال إرهابية، وذلك خلافا لآراء الذين لا يخفون تعاطفهم مع الإرهابيين الذين وصفوا تلك الأحكام بأنها "قاسية".

وتزامن حكم البراءة الذي حصل عليه رجل الأمن معز المليطي، مع إصدار الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة حكما بالسجن لمدة 20 عاما في حق الإرهابي عادل الغدري بعد إدانته بتفجير الأسلحة التي تم استخدامها في الهجوم على منحرف بارادو.

وكان عدد من الإرهابيين عمدا في 18 مارس من العام 2015، إلى اقتحام ساحة البرلمان التونسي والمتحف التاريخي في ضاحية بارادو بغرب تونس العاصمة، وذلك في هجوم إرهابي دموي خلف 22 قتيلًا و45 جريحًا.

كما أصدرت هيئة الدائرة الجنائية الخامسة المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية في تونس حكما بالسجن لمدة 48 عاما ضد الإرهابي برهان البولعالي الذي يُصنف كأحد أخطر عناصر كتيبة "جند الخلافة" الإرهابية.

## الخصخصة التونسية في ميزان التناقضات

ص 11

## الجزائر تشدد الخناق على المعارضين لكسر الحراك الاحتجاجي

النظام يستغل هدنة الحجر الصحي لتكثيف الاعتقالات

التزم "الحراكيون" باحترام قرار تعليق المسيرات. وهاجم جامعيون مؤلون للنظام عبر وسائل الإعلام الحكومية "الحراك الجديد" الذي يتهمونه بالعمل "خدمة لمخططات أجنبية".



سعيد صالحي  
المعتقلون يحاكمون  
بتهمة جرائم الرأي فيتم  
تفتيش منازلهم

وفي الفريق المقابل، حث تحالف "ميثاق البديل الديمقراطي" الذي يجمع أجزاء ومنظمات معارضة، والجزائريين على البقاء معبئين ولكن يفتلين من أجل الالتزام بقوة لاستئناف التظاهرات السلمية بمجرد أن تسمح الظروف الصحية".

ويطالب الحراك الذي نشأ نتيجة سخط واسع، بتغيير النظام الحاكم منذ استقلال البلاد من الاحتلال الفرنسي في 1962، دون أن يتمكن حتى الآن من ذلك، رغم دفعه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة إلى الاستقالة في أبريل 2019 بعدما قضى 20 عاما في الحكم.

ولعل ملاحقة "الحراكيين" يكون لها أثر عكسي، فبدل أن تؤدي إلى كسر حراك تعددي وبلا قيادة، يمكن أن تغذيه وتوسع دائرته. وبنه صالح إلى أن "هناك شعورا عاما بـ"الاحتقار"، وأكد أنه "للرد على ذلك، يحضر البعض للعودة إلى الشارع" بالرغم من خطر انتشار وباء كوفيد - 19.

وبحسب آخر إحصاء رسمي فقد تم تسجيل 11385 إصابة مؤكدة بالفايروس في الجزائر منها 811 وفاة.

وبدأت الحكومة في تخفيف إجراءات الحجر الصحي في السابع من يونيو، لكن كل التظاهرات ممنوعة بما فيها المسيرات الأسبوعية للحراك، وانتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث انطلق الحراك في 22 فبراير 2019، نداءت بالتظاهر الجمعة، لكن ناشطين بارزين ومحامين وأحزابا سياسية ذكروا بخطر العدوى بفايروس كورونا المستجد.

وعرفت البلاد عدة مسيرات وتجمعات متفرقة خاصة في منطقة القبائل (شمال شرق). أما في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران فقد

سجن نافذة هذا الأسبوع. وبحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن الموقوفين، وهي منظمة تأسست في خضم الحراك، فإن نحو ستين سجين رأي يوجدون حاليا خلف القضبان. وقال المحامي مصطفى بوشاشي في تصريح لصحيفة "ليبرتي" الناطقة بالفرنسية إن "السلطة لا تؤمن بالتغيير وترفض الاستماع للشعب وبرأي في تقويم الاعتقالات لكسر الحراك".

نشرت "السلطات إلى وقف توظيف العدالة لتكثيف الاعتقالات". وقال مدير مكتب شمال أفريقيا في المنظمة صهيب خياطي إن "تضاعف الملاحقات بحق الصحافيين الجزائريين مقلق للغاية ويشير إلى التدهور الصارخ لحرية الصحافة في الجزائر". وتعرض أربعة صحافيين إلى ملاحقات قضائية أو إدانات بعقوبات



الأمن يكتم أفواه المحتجين ويكسر الحراك

لم تتغير الأوضاع في الجزائر بعد موجة من الاحتجاجات أطاحت بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة وعدد من رموزه، وكثف النظام مؤخرا عدد الاعتقالات والمحاكمات بحق الناشطين في الحراك الشعبي وكذلك المدونين بهدف منع استئناف الحراك الاحتجاجي، بالتزامن مع تخفيف إجراءات الحجر الصحي التي فرضتها السلطات منذ شهر مارس الماضي.

الجزائر - ضاعف النظام الجزائري في الأيام الأخيرة التوقيفات والمحاكمات بحق الناشطين في الحراك الشعبي، وكذلك المدونين عبر موقع فيسبوك، بهدف منع استئناف الحركة الاحتجاجية مع بداية تخفيف إجراءات الحجر الصحي.

وأكد سعيد صالح نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أنه تم تسجيل حوالي 200 اعتقال منذ بدء الحجر الصحي منتصف مارس لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، واستغلت السلطة الهدنة لاعتقال أكبر عدد من الناشطين.

وقال إنهم يحاكمون بتهمة "جرائم الرأي والتعبير بسبب منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك"، فيتم تفتيش منازلهم ومصادرة هواتفهم المحمولة، موضحا أنه "اعتداء غير مسؤول، يصل

بلا حدود" غير الحكومية في بيان